

استشهد يوم الجمعة 22 مايو 2015 من المصلين بمسجد الامام علي عليه السلام بمنطقة القديح في القطيف، نتيجة تفجير انتحاري أتم. وجرح أكثر من مائة آخرين في العدوان الذي اعتبر نتيجة متوقعة لسياسة التحريض المذهبي التي تمارسها الحكومة السعودية ضد المواطنين من المسلمين الشيعة. وتبنت منظمة داعش هذا العمل الارهابي.



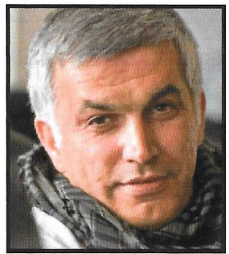
وعبر البحرينيون عن تلاحمهم مع اخوتهم بالمنطقة الشرقية من الجزيرة العربية بمسيرات طافت شوارع اغلب المناطق، مؤكدين على ضرورة تحرير المنطقة من الاستبداد الذي يستخدم الارهابيين ادوات لفرض سياساته.

احتفظت البحرين للعام الثالث على التوالي بترتيبها العالمي في تقرير منظمة "فريدوم هاوس" السنوي لحرية الصحافة، إذ جاءت في الترتيب 188 عالميا، مصنفة دولة "غير حرة" في مؤشر حرية الصحافة للعام 2014. وقالت فريدوم هاوس في تقريرها الأخير: "إن وسائل الإعلام في البحرين مازالت تعاني من الرقابة الذاتية والاضطهاد، والصحفيين الذين يتجرأون على الكتابة عن الاحتجاجات المستمرة من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية، يواجهون انتقام الحكومة". وجاءت البحرين الاخيرة في دول الخليج وفي الترتيب 18 عربيا قبل الأخير. فيما احتفظت بالنقاط التي حصلت عليها في العام الماضي، أي 87 من 100 نقطة. وارتفاع النقاط يعني بحسب مؤشر حرية الصحافة حرية أقل.



استمرارا لسياسة الانتقام أراجأت المحكمة الخليفية في 20 مايو محاكمة امين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان الى الـ 16 من حزيران/يونيو للنطق بالحكم بدون تمكين هيئة الدفاع من تقديم دفاعاتها؟! وتشب جدل بين الشيخ سلمان وهيئة الدفاع عنه من جانب وقاضي المحكمة من جانب اخر وذلك اثر مطالبة هيئة الدفاع بالسماح للشيخ علي سلمان بتقديم مرافعته خلال الجلسة لكن القاضي رفض ذلك وامر برفع الجلسة.

وصفت منظمة العفو الدولية الحكم الذي أصدرته محكمة بحرينية الخميس 14 مايو، بالسجن 6 أشهر لرئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، بأنه استهزاء وقبح بالتزامات البحرين الدولية. وقال نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة، سعيد بو مدوحة: "يجب على السلطات البحرينية ضمان إلغاء إدانته والإفراج عنه دون قيد أو شرط". واعتبر، أن "هذه القضية تعد دليلاً على أن سلسلة الإصلاحات التي تقول البحرين إنها أدخلتها في السنوات الأخيرة ما هي إلا فتات فارغ، وأن البحرين ما تزال بلداً يعتبر ممارسة حرية التعبير جريمة". ودعت منظمة العفو الدولية الخليفيين إلى "احترام الحق في حرية التعبير، وإلغاء القوانين التي تجرم الممارسة السلمية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، وإطلاق سراح نبيل رجب فوراً بدون قيد أو شرط".



على الباغي تدور الدوائر وحرب اليمن لن توفر السعوديين او الخليفيين

استمرار الحراك الثوري يؤكد حقيقة ثابتة يصير الخليفيون وداعموهم على تجاهلها: مفادها ان الشعب لن يقبل بأقل من تقرير مصيره واختيار نظام الحكم بإرادته المحضة ورفض هيمنة القوى الأجنبية على شؤونه، وخروج قوات الاحتلال الأجنبية. هذا هو ما طرحه قادة الثورة وما رددته الجماهير في تظاهراتها اليومية: الشعب يريد اسقاط النظام. وتأكيدا على هذا الهدف الاساس يكرر المحتجون كذلك هتاف: يسقط حمد. فمن يسعى للتعايش مع الخليفيين لا يكرر شعارات كهذه. ومن جهته يسعى نظام الحكم الخليفي لإيهام الآخرين بسيطرته على الامور وعدم اكترائه بالضغوط الخارجية او الداخلية، ويبرهن على ذلك باستمرار اعتقال المواطنين وتكريس سياسة التعذيب ورفض المطالبات الأجنبية بإطلاق سراح الشخصيات المرموقة مثل نبيل رجب والشيخ علي سلمان والقادة الثلاثة عشر. وكان واضحا وجود ضغوط من جهات دولية عديدة، سياسية وحقوقية، تطالب بإطلاق سراح مئات المواطنين المعتقلين بسبب تعبيرهم عن الرأي بشكل سلمي. ويعرف العالم ان اشخاصا مثل الاستاذ حسن مشيمع وعبد الوهاب حسين وعبد الجليل السنكيس وعبد الهادي الخواجة وبقية الرموز، وكذلك نبيل رجب والشيخ علي سلمان، لم يرتكبوا اي جرم يعاقب عليه القانون، بل يدعون جميعا لتغيير جذري في النظام السياسي. فشعب البحرين هذه المرة لن يتراجع عن مطالبه لانه يريد تحقيق هدف مهم: سحب السلطة من ايدي الخليفيين بعد ان أساؤوا استخدامها وباعوا البلاد للاجنبي وقتلوا المواطنين وهدموا المساجد. ونظرا للتجربة النضالية لهذا الشعب، فقد استعصى على محاولات التهميش او التضليل او الابتزاز، وأصر على رفض اي حوار لا يؤدي لتحقيق مطالبه. ربما تكون هناك خشية لدى البعض من سعي الجمعيات السياسية للمشاركة في تسوية على غرار ما حدث في العام 2001، وهذا ما تروج له العصابة وداعموها في لندن وواشنطن. ولكن هذه الجمعيات تدرك ان ذلك سيكون مرفوضا من قبل المواطنين، وان القوى الثورية لن تقبل بآية صيغة تحفظ الوضع الراهن. لقد كان الغربيون يروجون ولي العهد الخليفي كـ "شخصية مقبولة" في نظرهم. ولكن قشله في العديد من المواقف السابقة اضعف مصداقيته تماما، واصبح في نظر ضحايا التعذيب احد رموز النظام الذي ارتكب الجرائم الفظيعة بحق الشعب، وليس لديه شيء يقدمه اطلاقا.

في هذا الخضم ارتكب الديكتاتور وعصابته جرائم اضافية بتوريط البلاد في حرب جانزة على اليمن، باتجاه معاكس للارادة الشعبية. فالبحرانيون يدعمون نضال الشعب اليمني من اجل تحرير ارضه وهزيمة المعتدي السعودي الأثم. بينما خرج المواطنون في مسيرات عديدة داعمين اليمن ورافضين العدوان. وبذلك سجل الشعب صفقة اخرى بوجه قوى الموت التي تصدرها السعودية. مسيرات الشعب الداعمة لنضال الشعب اليمني كشفت للعالم اختلافا جوهريا كبيرا بين السكان الاصليين الذين يرفضون العدوان والاحتلال والعنف والتطرف، والعصابة الخليفية التي تعيش على الازمات وتستجدي دعم حلفائها الغربيين على اوسع نطاق. فليس هناك بلد في العالم يعتمد وجوده على دعم جيوش ستة، السعودي والاماراتي والقوات الباكستانية والدرك الاردني والقاعدة الامريكية والقاعدة البريطانية. هذا يعني هشاشة الوضع الخليفي واصرار رموزه على البقاء في الحكم وعدم تغيير نمطه بهدف اظهار التمايز السياسي بين المنامة والرياض. الامر خرج عن الايدي السعودية واصبح متصلا بالامم المتحدة التي كانت تصر على اطلاق سراح هؤلاء السجناء لانهم اعتقلوا تعسفا وظلما. ومع استمرار الحراك الشعبي يوميا بدون انقطاع او

الرياض تكشف: كم تدفع السعودية لحلفائها..

كشفت صحيفة الرياض في 18 مايو عن دفع المملكة العربية السعودية لاموال طائلة الى دول عربية بعينها لشراء ذممها تحت يافطة المساعدات المالية . ويرى مراقبون ان هذه المساعدات المالية التي بلغت 85 مليار ريال (22.7 مليار دولار) تأتي بهدف فرض السعودية ارادتها السياسية على هذه البلدان من خلال شراء ذممها وجعلها تدور في فلكها بسبب اتكالها عليها ماديا واقتصاديا.

وبحسب جريدة "الرياض" فانه ووفقاً لتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، تأتي مصر في مقدمة هذه الدول حيث بلغ إجمالي الاموال التي رصدت لها 24.4 مليار ريال (6.5 مليار دولار) خلال الفترة من يناير 2011 إلى أبريل 2014 .

وجاءت اليمن في المرتبة الثانية بمبلغ إجمالي بلغ 14.3 مليار ريال (3.8 مليارات دولار) خلال الفترة من يناير 2011 إلى أبريل 2014 . وحلت الأردن في المرتبة الثالثة بتخصيص 11.2 مليار ريال (3.0 مليارات دولار) لها خلال الفترة من يناير 2011 إلى أبريل 2014 .

وجاءت البحرين في المرتبة الرابعة برصد مبلغ مالي بلغ 10.7 مليارات ريال (2.8 مليار دولار) خلال الفترة من يناير 2011 إلى أبريل 2014 ، ومن ثم عمان بـ 9.4 مليارات ريال (2.5 مليار دولار).

وفي المرتبة السادسة جاءت السلطة الفلسطينية بدعم مالي بلغ 6.7 مليارات ريال (1.8 مليار دولار).



وحلت المغرب سابعا بمبلغ 6.1 مليارات ريال (1.6 مليار دولار)، ثم السودان بمبلغ 2.0 مليار ريال (527 مليون دولار)، ثم جيبوتي بمبلغ 255 مليون ريال (68 مليون دولار).

ويظهر للمراقبين من خلال قراءة هذا التقرير السبب الرئيس لتبعية معظم هذه الدول للسعودية في عدوانها على اليمن ضمن ما يسمى بالتحالف العربي

ديكتاتور البحرين غاب عن كامب ديفيد وحضر سباق الخليل!

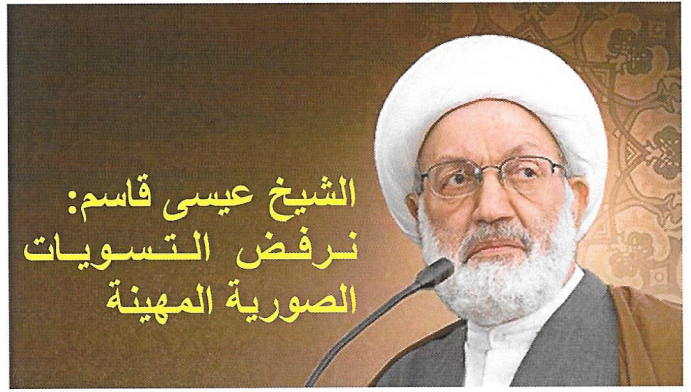
تغيب طاغية البحرين حمد بن عيسى آل خليفة عن قمة لدول مجلس التعاون مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما ونضم إلى ملكة بريطانيا الملكة إليزابيث لحضور مهرجان للخيل قرب لندن.

وقرر امير الكويت الشيخ صباح الاحمد الذهاب شخصياً على قاعدة أن هناك استحقاقات في المرحلة المقبلة تتطلب دوراً فاعلاً ومنها مواجهة الإرهاب وما بعد مرحلة الاتفاق النووي. وقرر الشيخ تميم الذهاب شخصياً على أساس أن ولي العهد ليس مؤهلاً بدرجة كافية لتمثيل الوفد، وأن لقطر التزامات كبيرة مع واشنطن.



أما البحرين، فيقول المحلل السياسي فؤاد إبراهيم إن الملك "شعر بالاكتاب نتيجة قرار الملك سلمان، لأن حمد كان يرى في القمة فرصة ذهبية للقاء أوباما برغم طلبه اللقاء معه منذ خمس سنوات، مبينا أنه كان يرغب في تسهيل مهمة الصفقة العسكرية المعطلة من قبل الكونجرس منذ عام 2011 -على حد قوله-.

وأضاف "حاول ملك البحرين التوسل لسلمان بالحضور ولكن الجواب كان حاسماً، ما زاد في شعوره بخيبة الأمل حتى أنه أبدى انزعاجه أمام الوزراء المقربين منه، وأبلغهم أن قرار السعودية لا يخدم قضايانا في ظل تحديات كثيرة ومنها داعش وترتيبات ما بعد الاتفاق النووي مع إيران



الشيخ عيسى قاسم: نرفض التسويات الصورية المهينة

أكد آية الله الشيخ عيسى قاسم، الخميس 14 مايو، أن الأمن لا يمكن أن يتم في ظل الصراعات الدائمة بين الحكومات وشعوبها، واصفا سياسة الاستحواذ بكل شيء بأنها "سياسة غيبية"، مشددا على رفض التسويات "الصورية المهينة"، وعدم الرجوع إليها.

وبحسب موقع "البحرين اليوم" قال الشيخ قاسم في بيان اصدره مساء اليوم الخميس: سخط في الرأي واستسلام للهوى والغرور، أن تطلب حكومة البقاء بظلم شعبها بما يستفزّه، والأمن بما يسلب منه الأمن، والاستئثار والبيدخ بما يجعله أسير الجوع والحاجة، وتعزيز الموقع، وتكثيف السلطات بتهميشه وإقصائه وإذلاله.

وأضاف: إنه الوضع الذي يخلق حالات من صراع الوجود، ويزيد في تأججه ليرهق بأثاره كاهل الطرفين، ويذهب بأرواح الأبرياء في ظلم لا تنضبط حدوده، ولا يسمح بأمن على الإطلاق. سياسة الأرض لنا... الثروة لنا... الملك لنا... الأمر والنهي لنا... أنتم لنا... لا شيء لكم إلا ما نرى ونسخو به من فتات، صارت سياسة غيبية جداً حسب الواقع، ولم تعد محل صبر من أي شعب من الشعوب، وتمثل مغامرة مجنونة فاشلة على حكومات الأرض كلها أن تتعلم سرياً فشلها، وأن نتأججها على عكس ما يؤملون.

وصراع الشعوب حين يطول، وتتضخم تضحياته، وتتعمق جراحه، ويصيب بالأمه الشباب والناشئة والرجال والنساء والكهول والشيوخ، وتعم كل بيت وشبر من الأرض وكل الأيام لا يمكن أن يسمح للشعب أن يتوقف عن جهاده، وأن يتراجع عن مطالبه، ويعود إلى موقع الإهمال والذل والهوان الذي أعطى للتخلص منه كل بذله وتضحياته، وصبر من أجل ذلك على الأمه.

والتسويات الصورية والمهينة تكريس للوضع الضاغط السابق المذل المهين الذي فر منه ولا يقبل أن يعود إليه.

هذا واقع لا فرضية... واقع تدل عليه المواصلة الطويلة للعطاء، والصبر الثقيل على الآلام، والعزم الشديد على الصمود.

واقع لا بد أن يقنع بضرورة التوقف عن تعذيب الشعب، وعبثية الاستمرار في التنكيل به، والإصرار على إذلاله، وفشل أن يكون أمن السلطة بسحق أمنه.

وما أجدر شعب البحرين بالتعامل الإنساني الرفيع معه، وما أحقه بالتمتع بكامل الحقوق والحرية والكرامة خاصة وقد التزم في حراكه الإصلاحية في طابعه العام خط السلمية وعدم النيل من الدماء والأموال.

شعب يستحق كل التقدير، وهل من يقدره؟!".

الخلفيون يفتحون ستة مراكز تعذيب جديدة

في الوقت الذي يتطلع العالم فيه لخفض عدد السجون قامت السلطات البحرينية الشهر الماض بتدشين ستة سجون جديدة في العاصمة المنامة، اثنان منها بمركز الحبس الاحتياطي بالحوض الجاف، وأربعة بمركز الإصلاح والتأهيل "جو".

وأوضحت وزارة الداخلية أن هذه المباني تم تشييدها وفق المقاييس والمواصفات الدولية، فيما اعتبرت مصادر بحرانية أن السجون الجديدة تم افتتاحها بعد امتلاء السجون القديمة بالناشطين والمعارضين.

وأوضحت المصادر البحرينية، أن أكثر من 3 آلاف معتقل بينهم قيادات في المعارضة قابعون في سجون النظام، وهو ما تعتبره العديد من القوى السياسية والثورية والمنظمات الحقوقية، كبيراً جداً مقارنة بعدد سكان ومساحة البلاد، بالإضافة إلى استشهاد أكثر من 20 معتقلاً نتيجة التعذيب والإهمال الصحي في هذه السجون

مرض وبائي يصيب معتقلي سجن جو البحريني؛ من أين

May 03, 2015 11:07 am

أفادت مصادر أهلية أن ثلاثة معتقلين في سجن جو المركزي نُقلوا للعزل الصحي، بعد إصابتهم بمرض الجرب، نتيجة تردّي الأوضاع في السجن وسوء المعاملة التي يتعرض لها السجناء بعد الأحداث التي شهدها السجن منذ تاريخ 10 مارس/ آذار 2015، كمنعهم من الاستحمام، أو تغيير ملابسهم، إلى هذا اليوم.

وبحسب موقع "منامة بوست" فإن تلك المصادر أشارت إلى أن المعتقلين الثلاثة المصابين هم "وهيب عبدالله أحمد، محمد رضا المطوع، خليفة عباس خليفة" إذ يعانون من حساسية جلدية، ورغم إصابتهم لا يزالون يتلقون المعاملة المهينة والتشديد الدائم.

من جانبها، أبدت عوائل المعتقلين، قلقها الشديد على صحتهم وسلامتهم، مطالبة إدارة السجن ووزارة الداخلية، بتوفير العلاج المناسب لهم، وداعية الجمعيات الحقوقية والإنسانية للتحرك من أجل قضيتهم: كل من موقع مسؤوليته، محملة وزير الداخلية المسؤولية الكاملة في حال حدوث أي مكروه لهم.

الدرك الأردني تجاوز كل الحدود في التعذيب في السياق ذاته، أفاد أحد معتقلي سجن جو المركزي بشهادته عن استمرار التعذيب

والانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون على يد عناصر المرتزقة والدرك الأردني، موضحاً أن الدرك قد تجاوزوا كل الحدود وقاموا ببشاعات لا يصدقها عقل، مثل إجبار المعتقلين على تقليد



الحيوانات، وإرغامهم على شرب البول. وكشف عن "قيام الدرك بعد تعرّض شاب لكسر في ساقه تحت التعذيب، برش مواد عليها بحيث يهلوس من الألم حتى يغمى عليه، ولم يكتفوا بذلك، حيث أدخلوا الشاب لغرفة العمليات، وهو بين الحياة والموت، وجبسوا رجله، وأعادوه للخيام خلال ساعات، ثم فتحوا الجبس وفتحوا خياط العملية، وصبّوا عليها السوائل وما زالت رجله متقرحة وقد يخرسها إن تعفنت بلا دواء".

وأشار إلى أن "شاب آخر متزوِّج حين زارته عائلته لم يتذكر إلا والدته، وأنكر زوجته وطفله وإخوته، وما زال فاقدًا لجزء من ذاكرته، مضيفاً أن أشنع الجرائم هي التحرش الجنسي بالمعتقلين في وسط ساحة السجن، حتى صارت عادة تُفرح قلوب الضباط الشاذين. لقد تم اغتصاب العديد من المعتقلين بوضوح النهار، وليس في غرف مغلقة، ويعنف ووحشية وإذلال حتى تمنى بعضهم الموت".

ولفت المعتقل إلى أنه "رغم مرور 54 يوماً على أحداث سجن جو، مازال عدد كبير من المعتقلين بلا سباحة، ومئات منهم أصيبوا بالجرب والأمراض، مؤكداً أن كلّ دمعَةٍ وصرخةٍ وقطرة دم نزفت في سجن جو هي مصداق الثورة الحقيقية التي لا تبالي بالموت في سبيل المبادئ".

ونقل رسالة من معتقلي سجن جو مفادها "لا تتركوا الساحات لا تتركوا الميدان، لا تتركوا الإعلام، احمّلوا الراية وواصلوا الثورة

أردنيون مسؤولون عن سجن "جو"

May 06, 2015 06:56 pm

قال نائب رئيس جمعية التمريض البحرينية (المنحلة) إبراهيم الدمستاني إنه خضع إلى عملية جراحية في رجله اليسرى أمس الأول الاثنين (4 مايو/ أيار 2015) بسبب الإهمال الطبي في سجن جو، بعد تعرضه لإصابة في الركبة إثر سقوطه أرضاً أثناء ممارسات وصفها بـ "المهينة".

وأضاف الدمستاني حسب مرآة البحرين أن بعض ما يتعرض له بعض النزلاء حين إنشاد السلام الوطني "كان بعض الأشخاص يجلسونهم داخل حاويات القمامة وإجبارهم على إنشاد النشيد الوطني من أجل إهانتهم".

وبين الدمستاني وفق صحيفة الوسط أنه وثق الإصابة لدى إدارة التحقيقات الجنائية بـ "الفيديو" قبيل الإفراج عنه في 28 أبريل/ نيسان الماضي، مضيفاً أن أخاه تقدم أمس (الثلاثاء) بشكوى لدى الأمانة العامة للتظلمات بشأن هذه الإصابة، وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية.

وعن تفاصيل تعرضه للإصابة قال "حدثت لي الإصابة قبل 3 أسابيع أثناء تطبيق الأحكام العرفية داخل سجن جو المركزي، عندما لجأوا إلى إجبارنا على إنشاد النشيد الوطني بشكل جماعي مع الجري بمسار دائري، حينها سقطت على الأرض وأصبحت في ركبتي بجرح ورض".

وأضاف "في 28 أبريل/نيسان نقلوني لمبنى إدارة التحقيقات الجنائية تمهيداً للإفراج عني، وهناك تم توثيق الإصابة بكاميرا الفيديو وبشكل كتابي، فأخبرتهم أيضاً عن الإصابة السابقة التي تعرضت لها في العام 2011 وهي عبارة عن كسر في عظمة العجز".

وأردف "بعد الإفراج عني هممت إلى العلاج لأن الجرح بدأ بإفراز القيح، مع التهاب وانتفاخ عم كل رجلي"، مضيفاً "خلال الأيام الماضية ارتفعت درجة حرارتي واضطرت للقدوم إلى طوارئ مجمع السلمانية الطبي حيث تم ترقيدي وإعطائي مضاداً حيويًا عن طريق السيلان، ثم أجريت لي عملية لا تزال على إثرها في المستشفى لغاية الآن".

وحملّ الدمستاني المسؤولية مركز شرطة سجن جو، مضيفاً "لا اتهمهم بأن هناك توجيهات مباشرة من الإدارة لكن أتمنى أن تتخذ إجراءات ويتم تحميل المسؤولية ومعاقبة هذا المسئول".

وطالب الممرض إبراهيم الدمستاني الأمانة العامة للتظلمات ومفتشي السجون، ووحدة التحقيقات الخاصة بوزارة الداخلية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالقيام بدورهم لإيقاف الانتهاكات في سجن جو، وخاصة مبنى 10 الذي مازال نزلاؤه محرومين من أبسط الأمور ومنها شراء أدوات النظافة الشخصية.



مرافعة الشيخ علي سلمان امام المحكمة التي منعتة من تقديمها

ربما حسب الأمر ضعفاً، فاستدعى قوات أجنبية لسحق المحتجين في منتصف مارس/آذار 2011، لكن حساباته بالطبع كانت خاطئة، فها نحن دخلنا عامنا الخامس، ووهج الثورة ما زال مشتعلًا، تجده في أجساد المحتجين الممزقة برصاص الشوزن الذي تطلقه قوات الأمن الأجنبية، وتجده في آلاف المعتقلين في سجون النظام.

أيها القاضي، إن شهادة خالد السعيدى بُنيت على مقاطع مقتطفة من خطاباتي السياسية، وقد شهدت المنظمات الدولية حتى في خطبي على السلمية وابتعادي عن نهج العنف الذي تتهموني به، وما وثيقة اللاعنف إلا ترجمة أخرى لتلك السياسة التي أنتهجها والتي آمن بها شعبي المسالم الذي يُقمع كل يوم في القرى والبلدات البحرينية.

إن شهادة نقيب في الداخلية هي دليل براءتي لا إدانتي، وإن رفضك أيها القاضي لطلب الدفاع بإحضار وزير الداخلية ورئيس الأمن العام هو دليل براءة آخر.

أعرف أن كلماتي ثقيلة على عدالتكم التي وصفتها منظمة العفو الدولية بالعدالة الزائفة، لقد أجلتم الاستماع لمرافعتي أربع مرات، ورفضتم النظر في مقاطع من خطبي التي استشهد بها المدعي العام كدليل إدانة. وأعرف أنكم لن تكونوا في التاريخ أفضل حالا من القضاة (الشيخ ديج بن حمد الخليفة شقيق الحاكم، والشيخ عبدالله بن عيسى الخليفة، والشيخ علي بن أحمد الخليفة) الذين حاكموا هيئة الاتحاد الوطني بقيادة عبدالرحمن الباكر.

أيها القضاة، إذا كانت خطبي ثقيلة على ميزان عدالتكم، إلى حد عدم السماح من عرض البيانات والأدلة التي تثبت براءتي، فاستمعوا إلى شهادة عضو منظمة العفو الدولية الحقوقي، سعيد بوموحة، وهي بين أيديكم، اجعلوها بين أذانكم، وأنتم تستمعون شهادة شاهد الأثبات الوحيد في هذه القضية، وهي شهادة الموظف في وزارة الداخلية النقيب خالد السعيدى.

أيها القضاة، مُحاکمتي نتاجها معروفة، وتلك هي المُحاکمة السياسية، ونتائجها معروفة ليس لأن قانونها واضح وجريمتها واضحة، بل لأنها غير حيادية ونتائجها معروفة لأن قضاة هذه المحكمة لا يحتكمون إلى البينات التي تُقدّم لهم، ولا يأخذون بمرافعات المتهمين والمحامين التي تُقرأ أمامهم، بل يحتكمون إلى البيانات التي تقرأها السلطة السياسية عليهم، لذلك هؤلاء القضاة لا يفصلون في خصومة قانونية، بل هم يفصلون في خصومة سياسية. والفصل ليس الضمير الذي يحكم، بل الضامن الذي يُعطي. هذه هي المُحاکمة السياسية، مبنية على عدالة زائفة، وهي عدالة القوي الظالم.

مرافعة الشيخ علي سلمان التي رفض القاضي الخليفي السماح له بتقديمها.

لقد اعتقلت السلطات رجال الدين والنساء والرموز السياسية، تعرضوا للتعذيب والتحرش الجنسي، ولم ترع أية حُرُمات لهذا الشعب المستضعف. دوهمت المنازل في منتصف الليل، وتعرضت العوائل والأطفال للترويع وهُتكت حرمة المنازل، ولم يتغير شيء منذ تقرير القاضي الذي عينه الملك في 2011، حتى الآن.

ولقد وثقت المنظمات الحقوقية الدولية تلك المحاكمات الصورية ووصفتها بالسياسية التي لا ترتقى لمعايير العدالة الدولية، ووثقت انتهاك البحرينيين للعديد من المواثيق الدولية التي وقعتها دون أن تلتزم بها، كما وثقت انتزاع منتسبي الداخلية وأعضاء النيابة لاعتراقات المتهمين تحت التعذيب، وما بمحاكماتكم هذه لأفضل من تلك المحاكمات التي يقضي بسببها المعارضون أحكاماً بالسجن ومدد قاسية.

أيها القضاة، إن ما سردته في بداية حديثي من تاريخي في العمل السياسي، تم توثيقه من قبل أجهزة الأمن قبل الناس، ربما يستطيع جهاز أمن الدولة أن يزودك بأشرطة عن خطبي السياسية والدينية التي ألقيتها منذ منتصف التسعينيات قبل إبعادي، ولاحقاً بعد مجيئي للبحرين في 2001، ستجد أنني اخترت السلمية منهجاً لعملي السياسي.

لقد اخترت الطريق الصعب للملكية الدستورية، اخترت المطالبة السلمية بهذا المطلب، يعلم الملك الذي عاد لتوه من مشاهدة سباق الخيول في المملكة المتحدة ما قلته له مساء 15 فبراير/شباط 2011، نعم أيها القاضي، لقد التقيت الملك بناءً على طلبه ذلك اليوم، وكان الناس للتو وصلوا إلى دوار اللؤلؤة، قلت له مطالب شعبي بكل أمانة، ولربما والدك العارف ببعض خبايا الحكم لقربه من أقدم رئيس وزراء في العالم (خليفة بن سلمان)، أقول ربما، يستطيع أن يخبرك عن بعض تفاصيل ذلك اللقاء.

يعلم الملك الذي عينك كما عين باقي القضاة ورؤساء النيابة وأعضاءها، أننا لم نحد عن نهجنا السلمي يوماً،

أعد سماحة الشيخ علي سلمان المرافعة التالية لتقديمها للمحكمة الخليفة الجائرة التي انعقدت للنظر في قضيته في 20 مايو. وترأس المحاكمة كل من القاضي علي خليفة الظهراني والقاضي محمد جمال عوض، والقاضي حمد بن سلمان آل خليفة.. وجاء في المرافعة التي لم يسمح لسماحة الشيخ بالقائها ما يلي:

أنا المواطن علي سلمان أحمد سلمان، من قرية البلاد القديم التي كانت في أحد الأيام عاصمة لهذه الجزيرة المضطربة. وُلدت على هذه الأرض في 1965.

قضيت 4 سنين من عمري في الدراسة الجامعية بالرياض، 6 أخرى في دراسة العلوم الدينية في مدينة قم بإيران، وعدت لأمارس دوري في البحرين كرجل دين شيعي.

شاركت في الحركة المطالبة. كنت أحد الموقعين على العريضة النخبوية في 1992 وأحد المتبنين للعريضة الشعبية في 1994. وجراء هذا النشاط تعرضت للاعتقال، فكننت السجين حامل الرقم 5181.

تم إبعادي قسراً لدولة الإمارات العربية المتحدة في 15 يناير/كانون الثاني 1995، أي قبل أكثر من 20 عاماً من الآن، برفقة رجلي الدين السيد حيدر الستري والشيخ حمزة الديري. توجهنا إلى المملكة المتحدة وتقديمنا بطلب لجوء سياسي، وقضيت في تلك الغربية القسرية 6 أعوام، حتى عدت إلى الوطن في 2001، حاملاً معي حلاً بأجمل الأيام التي لم نعيشها، وبحرين ديمقراطية.

أسست وجمع من إخوتي جمعية الوفاق، شاركنا في العملية السياسية رغم عقمها، وترأس والدك البرلمان الذي استشهد من أجله ومن أجل الحركة المطالبة في التسعينيات ما يقارب الـ 45 شهيداً، كنتم تسخرون من جراحنا، وتخونونا، لكنكم لاحقاً قطفتم الثمار التي أزهرتها تلك الأشجار التي رويت بدماء الشهداء، وأنات الثكلى وصراخ اليتامى وآلام المعتقلين وحسرة المبعدين.

أيها القاضي، لربما لم يسغفك العمر لتشهد تلك الأحداث التي تكلمنا عنها، لربما كنت صغيراً حينها، لكن المشهد الآن يتكرر أمامك بسوداوية أكبر، وبقساوة أشد، وظلم أوضح، وتمييز أقيح.

لقد خرج شباب هذا البلد في 14 فبراير/شباط 2011 معلنين عن مطالبهم، وقد استنجد الحكم بقوات سعودية وإماراتية لسحق المحتجين، وسقط العشرات من الشهداء رجالاً ونساءً، صغاراً وكباراً، شيوخاً ورضعاً، وتعرض الآلاف من أبناء شعبي للفصل من العمل في سياسة تجويع انتهجتها السلطة لعقاب المحتجين وأسرهم، ويقع اليوم في السجن ما يقارب الـ 4000 معتقل سياسي، تعرضوا في المعتقلات لأبشع صنوف التعذيب، وجاء السيد محمود شريف بسبونى ليقرب تلك المأساة، ووثق هدم 38 مسجداً للشيعا، ما زالت السلطة تماطل في بناء جزء منها، فيما غيرت مواقع مساجد أخرى.



الشيخ علي سلمان من سجنه
١٤ يناير ٢٠١٥

إنني رهن الاعتقال

لمطالبتي السلمية بالمواطنة المتساوية ونبتد التمييز القبلي والطائفي ومطالبتي مع شعبي بانتخاب برلمان يتولى الصلاحية التشريعية والرقابية وانتخاب حكومة تمثل الإرادة الشعبية.

أعضاء الكونغرس: القمع بالبحرين والسعودية يضر

May 15, 2015

بعث 45 عضواً من أعضاء الكونغرس الأمريكي رسالة إلى الرئيس باراك أوباما الثلاثاء، طالبوه فيها بالدفاع عن حقوق الإنسان خلال الاجتماعات التي سيعقدونها مع قادة دول مجلس التعاون على هامش قمة كامب ديفيد، مشيراً إلى أن سجلات القمع في البحرين والسعودية تضر بمصالحنا الإقليمية.

وحسب موقع "مرآة البحرين" افتتح أعضاء الكونغرس الرسالة بالقول إنه: "بصفتنا أعضاء في الكونغرس ومن الداعمين بشدة لإقامة علاقات منفعلة متبادلة بين دول مجلس التعاون، وفي ضوء الاجتماعات القادمة مع حكام دول مجلس التعاون، نكتب هذه الرسالة لنعرب عن قلقنا الشديد والمستمر من القمع الممارس في هذه الدول ضد الحقوق المدنية والسياسية والدينية". كما شددوا على أنه بالرغم من أن السياسة الخارجية لواشنطن تسعى إلى دعم القيم الأساسية والضرورية للدفاع عن مصالحها القومية وتعزيز

أمن حلفائها، فإن شركاء الولايات المتحدة يطبقون قوانين وسياسات ويقومون بأعمال تحد من ممارسة الحقوق العالمية. إذ أوضح أعضاء الكونغرس أن: "الكل من حكومة السعودية والبحرين سجل حافل بأعمال القمع الداخلي وانتهاكات حقوق الإنسان". وأكملوا معبرين عن مخاوفهم بالقول: "نحن قلقون من أن سجلات القمع الداخلي المستمر لهذه الدول قد يعرقل استقرارها المستقبلي ويضر بمصالحنا الإقليمية الثابتة. لذا، نحثك على استغلال الفرصة التي ستسبح لك خلال اجتماعك معهم، من أجل الضغط على حكام الخليج (الفارسي) لإطلاق سراح معتقلي الرأي وتحقيق إصلاحات مهمة في مجال حقوق الإنسان". وقد كرس أعضاء الكونغرس الأميركي جزءاً من الرسالة لتسليط الضوء على الانتهاكات المستمرة التي تمارس ضد حقوق الإنسان في مملكة البحرين، لا سيما أعمال التعذيب في السجون، إذ قالوا: "لا زلنا نتلقى تقارير موثوقة حول استمرار ممارسة أعمال تنتهك حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها استخدام القوة المفرطة ضد الناشطين السلميين وناقدي الحكومة،

والاعتقالات التعسفية، والتعذيب". وقد خصّوا بالذكر ما يسمى بمجموعة "بحرين 13" المؤلفة من ناشطين سلميين بارزين، الذين تم اعتقالهم على خلفية مشاركتهم في تظاهرات عام 2011 للمطالبة بإصلاحات ديمقراطية، وما يزالون وراء القضبان. وأردف أعضاء الكونغرس: "وثق مراقبون موثوقون لحقوق الإنسان ممارسة التعذيب ضد هؤلاء المعتقلين الـ 13، وسوء معاملتهم، وحرمانهم من الرعاية الطبية الضرورية. ومن ضمن هؤلاء مدافعين عن حقوق الإنسان، ورجال دين، وقادة سياسيين، ومتخصصين في الطب، ومدربين.

كذلك لفت أعضاء الكونغرس إلى التمييز الذي يمارس في البحرين والسعودية ضد السكان المحرومين، إذ يتم حرمانهم من الحصول على الخدمات أو الوظائف الحكومية، موضحين أن نسبة البطالة لا زالت مرتفعة في هذين البلدين. وأوضحوا أن هذه المظالم الداخلية العالقة التي تعاني منها الجماعات المحرومة داخل البحرين والسعودية تؤثر على النزاع الإقليمي الأوسع وعلى احتمال تحقيق تسوية.

وفي ختام الرسالة، أكد أعضاء الكونغرس على أن "إيجاد حلول مستدامة لهذه التحديات الإقليمية يتطلب احترام حلفائنا لحقوق الإنسان الأساسية داخل حدود بلادهم". وأضافوا: "نحثك على استخدام

علاقاتك الوطيدة مع الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وقادة دول مجلس التعاون الآخرين من أجل التشجيع على تحقيق إصلاحات، منها: الإفراج الفوري عن جميع معتقلي الرأي - وضع حد للقبود على عمل منظمات المجتمع المدني والأقليات الدينية - مراجعة وإصلاح شامل لجميع القوانين التي تنتهك حقوق المواطنين والمقيمين المدنية والسياسية والاقتصادية - وضع حد لممارسات التمييز الاقتصادي وفتح باب التوظيف في القطاع العام لكافة أفراد المجتمع الأكفاء"



67 نائبا اوروبيا يطالبون بضغط اوروبي على البحرين!

May 01, 2015 03:15 pm

وقع 67 برلمانيا أوروبيا رسالة طالبوا فيها مفوضية الاتحاد الأوروبي بالضغط على حكومة البحرين من أجل الإفراج عن رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب وأميين عام جمعية الوفاق شيخ علي سلمان وبقية الحقوقيين والقيادات السياسية.

وأفاد موقع "مرآة البحرين" امس الخميس، أن الرسالة قالت: "نكتب اليكم للتعبير عن قلقنا العميق إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين والاعتقالات المتكررة لنبيل رجب المدافع البارز عن حقوق الإنسان".

ودعت الرسالة الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات قوية وعاجلة للضغط على الحكومة البحرينية من أجل الإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط، وإلغاء حظر سفره، كما دعت أيضاً إلى "الإفراج عن جميع السجناء السياسيين ووقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان".

وقال الموقعون: "إن 'نبيل رجب واجه المضايقات القضائية المستمرة والاعتقال التعسفي

المدافعين عن حقوق الإنسان، ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان".

وطالب الموقعون الاتحاد الأوروبي باتخاذ الإجراءات اللازمة لممارسة الضغط على الحكومة البحرينية من أجل "وقف المضايقات ضد المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان" و"الإفراج الفوري وإسقاط التهم الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من سجناء الرأي". وفتت بهذا الصدد إلى حالات النشاط حسين جواد وعبدالهادي الخواجة ومهدي أبو ديب وناجي فتيل. كما دعت الرسالة أيضاً إلى "وضع حد فوري لجميع أشكال المضايقات التي تتعرض لها الجمعيات السياسية والانخراط بمصادقية في إصلاحات ديمقراطية وحوار وطني شامل وهادف".

وأشار البرلمانيون الأوروبيون إلى ضرورة الإفراج عن أميين عام جمعية "الوفاق" الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان وإسقاط جميع التهم بحقه. كما شددت على "ضرورة التحقيق في مزاعم التعذيب ضد حسين جواد وإعادة الجنسية لجميع المواطنين الذين جردوا من جنسيتهم ظلماً دون اللجوء إلى الإجراءات القانونية الواجبة في القانون".

منذ عام 2012، "مشددين على ضرورة أن يكون هناك مجال لتكثيف الضغط الدولي من أجل قضيتهم". وأضافوا: "منذ اعتقاله في 2 أبريل/نيسان قضى نبيل وقتاً طويلاً في الحبس الانفرادي، وهو يواجه تهماً تصل عقوبتها إلى 10 أعوام من السجن بسبب تغريدات".

وتابعوا في رسالتهم: "نعتمد أنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يكون في طليعة الجهود الدولية لحماية



تنامي الضغوط على الصناديق السيادية الخليجية مع تراجع النفط

السرية: ويعمل معظم الصناديق السيادية في العادة في سرية كبيرة وقد تعمل الحكومات الخليجية الحريضة على تجنب الدعاية السلبية على حماية ذلك الوضع. وشكك مادويل في أن تكشف التحقيقات عن الكثير، وقال: «بعضها مسرحيات سياسية فالسلطة الحقيقية بيد الأسر الحاكمة.» وفي العام الماضي شكك الملياردير السعودي الأمير «الوليد بن طلال - «أحد أكبر مستثمري المملكة في الخارج - من أن البنك المركزي لا يحقق عائدات كبيرة على احتياطياته لتعويض تراجع أسعار النفط.

وحدث على إنشاء صندوق جديد لإدارة الاحتياطيات التي تبلغ حاليا نحو 690 مليار دولار بشكل أكثر نشاطا، وبحث مسؤولون من مجلس الشورى مقترحا من هذا القبيل. لكن في ديسمبر/ كانون الأول أعلن وزير المالية السعودي، إبراهيم العساف، أنه "لا حاجة الى مثل هذا التغيير" ومنذ ذلك الحين توقف النقاش العام للفكرة. غير أن حكومات المنطقة لا تتجاهل الرأي العام، لذا إذا ظلت أسعار النفط منخفضة لسنوات فقد يتزايد الضغط لإحداث تغيير

في الصناديق مثل زيادة الشفافية. ويمس الأمر وترا في الكويت بسبب الاستياء العام الذي ثار أوائل التسعينيات بشأن استثمارات في مجموعة «جروبو توراس» الإسبانية.

ففي الفترة بين 1986 و1992 ضخ صندوق لندن التابع للهيئة العامة للاستثمار حوالي خمسة مليارات دولار في «توراس» التي وضعت تحت الحراسة، وأدت الفضيحة إلى إجراءات قضائية في بضع دول وأدانت محكمة كويتية شخصين بتهمة الاختلاس وتم اقرار قانون يفرض تدقيقا برلمانيا لقرارات الاستثمار.

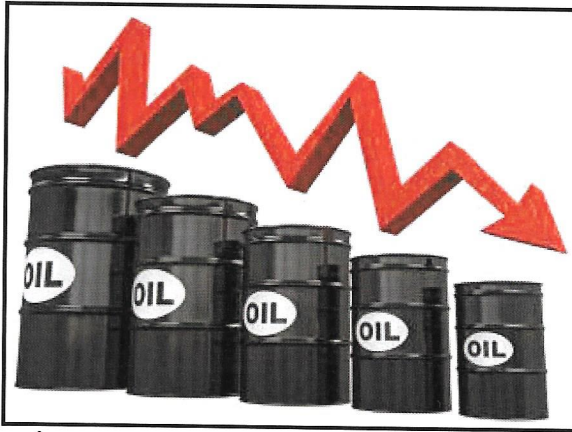
وحتى في الدول التي لا يوجد بها ضغط شعبي واضح على صناديق الثروة السيادية فيبدو أن مزاجا أشد حرصا بدأ يترسخ.

وقال مصرفي يعمل عن كثب مع جهاز قطر للاستثمار الذي يدير ما يقدر بنحو 256 مليار دولار إن الصندوق أصبح أكثر تحفظا في الأشهر الأخيرة، وأصبح الصندوق أكثر تركيزا على الأصول الناضجة التي يمكن أن تحقق إيرادات فورية بدلا من المشاريع التي قد تستغرق وقتا طويلا لكي توتي ثمارها.

ولم يعلن صندوق مبادلة التابع لحكومة أبوظبي وتقدر قيمة أصوله بنحو 66 مليار دولار أي استثمارات كبيرة جديدة منذ نحو ثمانية أشهر، وقال عاملون بالصندوق إنه طلب منهم في الأشهر القليلة الماضية إبقاء التكاليف منخفضة، ولم يرد جهاز قطر للاستثمار ولا مبادلة على طلبات للتعقيب.

المصدر/ رويترز May 21, 2015

وقد يزيد التركيز على تحسين العوائد في الأجل القصير وعلى خفض التكاليف. وقال «مايكل مادويل» رئيس معهد صناديق الثروة السيادية: «يمكن افتراض أن البرلمانات الخليجية تضغط على أداء مثل تلك النواذ السيادية مع تباطؤ قطار الأموال.. إذا ظلت أسعار النفط متدنية والأداء الاستثماري ضعيفا إلى سلبي فأتوقع مزيدا من التحقيقات البرلمانية، مضيفا أن الضغوط قد تكون على أشدها في الكويت والبحرين لكنها قد تزيد أيضا في السعودية ودول الخليج (الفارسي) الأخرى.



دعوة للضغط على دول مجلس التعاون لاطلاق سراح الناشطين

طلبت منظمة هيومن رايتس ووتش الجمعة 22 مايو، من الاتحاد الأوروبي توجيه دعوة علنية الى الدول العربية في الخليج من اجل الافراج عن الناشطين السياسيين المسجونين لديها، قبيل اجتماع وزاري في قطر.

وجاءت هذه الدعوة في رسالة بعثت بها المنظمة الى وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني قبل اجتماع وزاري مشترك لدول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي في الدوحة الأحد. وقالت المنظمة ان "مئات" من المعارضين قد سجنوا في منطقة الخليج "فقط لانهم مارسوا حقوقهم في حرية التعبير وانشاء الجمعيات". وأشارت الى انه يتعين على الاتحاد الأوروبي ان يضغط من اجل التغيير. وقال لوتي ليخت من هيومن رايتس ووتش انه "رغم التزام الاتحاد الأوروبي المعلن بحقوق الانسان، لم يلق بثقله وراء المدافعين عن حقوق الانسان في الخليج".

واضاف انه "يجب على الاتحاد الأوروبي ان يستلهم شجاعة الناشطين المحتجزين في دول مجلس التعاون الخليجي ويدعو الى اطلاق سراحهم فوراً". وأشارت المنظمة غير الحكومية الى وضع حقوق الانسان في السعودية والامارات والبحرين، قائلة ان "الوضع في تدهور مستمر". ويضم مجلس التعاون الخليجي ايضا، قطر وعمان والكويت.

وركز الاجتماع يوم الاحد 24 مايو على العلاقات بين التكتلين، بالاضافة الى القضايا الدولية والاقليمية

أصبحت إدارة صناديق الثروة السيادية في الخليج (الفارسي) عملا صعبا في ظل النفط الرخيص حيث يواجه المديرون ضغوطا متنامية من الساسة والرأي العام كي يثبتوا أنهم يستثمرون الاحتياطيات الوطنية بطريقة رشيدة.

وعندما كانت أسعار النفط مرتفعة لم تتعرض الصناديق الخليجية - وبعضها من أضخم صناديق الثروة السيادية في العالم - لتدقيق عام يذكر، وكانت خزائن الحكومات تفيض بإيرادات الطاقة وبدا المستقبل المالي لدول الخليج العربية أمنا. لكن في ظل السعر الحالي لخاص برنت الذي لا يزيد كثيرا على نصف مستواه في يونيو/ حزيران الماضي ربما ان الدول بصدد حقبة مالية هي الأشد صعوبة منذ التسعينيات وهذا أحدث تغييرا في المناخ السياسي.

فالحكومات تريد تحقيق أقصى عائد على أموالها والرأي العام يصبح في مواجهة احتمال تباطؤ نمو الإنفاق الاجتماعي أشد حساسية لفكرة أن بعض الموارد الوطنية ربما تتعرض للهدر.

وفي ظل عدم إعلان معظم الصناديق معلومات تذكر عن حساباتها ينقب المشرعون في بعض الدول عن أداء ضعيف أو ربما مخالفات.

ويحقق البرلمان الكويتي وهو الأكثر استقلالية في الخليج (الفارسي) في أنشطة مكتب لندن للهيئة العامة للاستثمار، وبحسب معهد صناديق الثروة السيادية في الولايات المتحدة الذي يتابع القطاع فإن هيئة الاستثمار الكويتية تدير اصولا قيمتها 548 مليار دولار.

وقال «فيصل الشايح» رئيس لجنة الشؤون المالية بالبرلمان الكويتي: «تشكلت لجنة تحقيق قبل عدة أشهر للنظر في حالات تتعلق بمخالفات لهيئة الاستثمار مثل بيع عقارات بسعر غير مناسب أو القيام باستثمارات رديئة.»

وأضاف «الشايح» أن اللجنة ستوجه إلى لندن لفحص طريقة تنفيذ الاستثمارات وما إذا كانت تخضع لإشراف رسمي كاف، ولم ترد هيئة الاستثمار على طلب للتعقيب.

وفي وقت سابق هذا العام بدأ برلمان البحرين تحقيقا بشأن صندوق البلاد للثروة السيادية (ممتلكات) الذي تقدر قيمة الأصول تحت إدارته بحوالي 11 مليار دولار.

وقال «عيسى الكوهجي» عضو البرلمان: إن التحقيق ينظر في مزاعم بخصوص مخالفات إدارية في الصندوق بعد أن كشف تقرير لمراجعة الحسابات عن سلسلة مخالفات في شركات بحرينية مملوكة للدولة، ولم يرد صندوق ممتلكات على طلب للتعقيب.

ومن غير الواضح ما إذا كانت التحقيقات ستكشف عن مخالفات خطيرة لكنها قد تشجع على الأقل الصناديق في أنحاء الخليج (الفارسي) على توخي المزيد من الحذر والعمل بشكل أكثر تحفظا لبعض الوقت. وقد يتقرر إجراء بعض الخطوات المثيرة للجدل مثل صفقات الاستحواذ الضخمة

تضحيات الثوار كالسكنيس والخواجة تزيد الثورة تألقا

يتابع تطورات الوضع البحراني على مدى السنوات الاربع الاخيرة. فما دام شعاره اليومي "صمود" فلن يكسر احد ارادته او ينال من عزيمته. هذا هو شعب البحرين الابي الذي يرفض ان ينام على ضيم او يمنح الظالمين شرعية الحكم او يساوم على حقوق المظلومين.

لقد كانت الايام الماضية حافلة بالتطورات والحوادث التي كشفت خواء رموز الحكم الخليفي سياسيا واخلاقيا وانسانيا. فمن العدوان الظالم على اليمن، الى قمة كامب ديفيد، الى العدوان الوحشي على سجناء جو، كان الخليفيون يقفون على الجانب الخاطئ من التاريخ، ويعتقدون ان بإمكانهم كسر شوكة الثوار او تفتيت الصف الوطني المتوحد وراء راية التحرير الكامل للارض المغتصبة من الخليفيين والسعوديين. لقد اظهر العدوان السعودي - الخليفي على اليمن هشاشة اوضاع هؤلاء الحكام الجائزين الذين ما فتئت قلوب الامهات الثكالات تدعو عليهم وتتمنى ان يمحق الله كيانهم من الدنيا بعد ان تمردوا على اوامره واستعبدوا عباده الصالحين. وهي دعوات لا ترد عن الله المقتدر الجبار، ومن شأنها اختراق الحجب لتصل الى العناية الالهية فيحل غضب الله على القوم الظالمين. انها ثورة امتزجت فيها الرغبة في الحرية بالايمان الراسخ، وتداخل فيها الحس الوطني التحرري بالعقل الحريص على تحقيق الامن والاستقرار لشعوب المنطقة. وهي ثورة قادها الحكماء من رجال البلد الذين قضوا في سجون العدى حقبا طويلة وذاقوا أصناف العذاب على مدى اربعين عاما. كما انها ثورة توجت نضال اجيال متعاقبة ثارت بوجه الطغيان والفساد والاستبداد والحكم القبلي عقودا، وتوفرت لها تجربة طويلة وفرت لها حصانة من الانحراف او العمالة للجانجانب او الاعتماد على دعم الغرب، لعلم قادتها ان استقلال الثورة من اهم مستلزمات انتصارها. ولهذه الاسباب تتجدد ثورة الشعب مرات عديدة في العام الواحد، فقد اصبحت هناك محطات مهمة ينطلق الشعب منها لتجديد ثورته وتأكيد اهدافه، منها ذكرى 14 فبراير، وذكرى الاحتلال السعودي، وسباق الفورمولا، واليوم العالمي للتضامن مع ضحايا التعذيب (26 يونيو) وذكرى الاستقلال، ويوم اسقاط الجنسية عن البحرينيين الاصليين (6 نوفمبر) وعيد الشهداء وسواها من ذكريات الشهداء وهدم المساجد وغيرها. ان شعبا يملك هذه المحطات المهمة قادر على تجديد حراكه وابقاء قضية التغيير السياسي في بلاده حاضرة في الشارع وشاشات التلفزيون وصفحات الانترنت. انه شعب يمتاز ايمانه مع ثورته، فينطلق في فصول العبادة كهذا الشهر الكريم، ليختلج لسان ابنائه بالصلاة والدعاء بالنصر ودحر اعداء الله والدين والانسانية. لقد قطع الشعب شوطا طويلا في مضمار التغيير، وسيحقق له ما يريد بعون الله تعالى، وتنفيذا لقانونه الذي وعد به عباده الصالحين: وكان حقا علينا نصر المؤمنين

اللهم ارحم شهداءنا الابرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسراننا، يا رب العالمين
حركة احرار البحرين الاسلامية

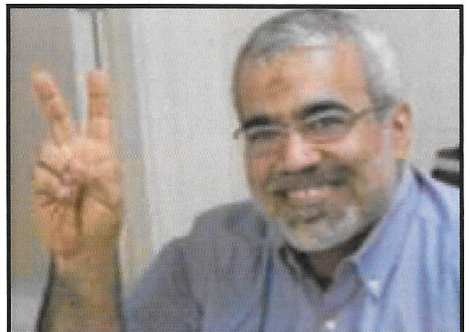
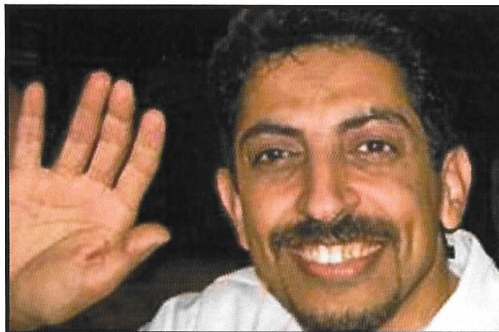
22 مايو 2015

بشكل مطلق، وان استعادة تلك الثقة تزداد استحالة مع كل عدوان على البحرينيين، سواء في طوامير التعذيب ام في الشوارع. ان شعبا يتعرض للابادة ويسعى حكامه لاستبداله بأخرين من مختلف اصقاع الدنيا لا يمكن ان يسمح للماضي بالبقاء لانه مصدر رعب و هلع وظلم واستبداد وقمع وتخلف وارهاب. طاغية البحرين يعرف انه حرم بشكل واضح من حضور قمة كامب ديفيد مع الرئيس الامريكي بسبب ما ارتكبه من جرائم في مجال التعذيب والقمع بحق شعبه الذي صبر على ظلمه طويلا قبل ان ينفجر غيضا وحقا ويطلق ثورته المباركة التي سنتصر بعون الله تعالى، برغم الجيوش الجرارة التي تحتل بلده وتخطط للانقضاض عليه بين الحين والآخر.

انها واحدة من القصص التي كتبت مقاطعها بدماء الاحرار، ورددتها اهازيجها ارواح الشهداء وهي ترتفع من اجسادهم نحو السماء لتلتقي بالانبياء والصديقين في مشهد صدق عند مليك مقتدر. وما معاناة الدكتور السنكيس وعبد الهادي الخواجة على فراش المرض دفاعا عن الشعب الا مصداق للعطاء الذي لا ينضب. قد يخالج رموز الحكم الخليفي في ساعة نزوة طائشة ان القوة المفرطة التي يستخدمونها ضد شعب البحرين كقيلة بتحقيق امنهم وطالة امد حكمهم. ان ذلك جهل مركب يسوق من يؤمن به نحو الهاوية. فحقيقة الامر ان الظلم لا يمارسه الا الضعيف، اما القوي فيبرأ بنفسه عن ظلم الآخرين، وكما قال الامام علي عليه السلام: انما يعجل من يخاف الفوت، ويحتاج الى الظلم الضعيف". وفي عالم تهيمن عليه ثقافة المصلحة والانانية والاستهتار بالقيم والمباديء، بقي شعب البحرين وفي لمبادئه، مصرا على ثورته برغم تغير التوازنات الاقليمية، مصرا على تحقيق مطالبه وتخليص ارضه من دنس الاحتلال الخليفي والسعودي. يعلم هذا الشعب ان محنته ناجمة عن اطراف عديدة تدعم الظلم الخليفي بدون حدود وتسعى للهيمنة المطلقة على شعوب المسلمين ومقدراتهم اينما كانوا. وثمة وفاء للمباديء مختزن في نفوس ابنائه: فلا يقبلون باقل من الاهداف التي رفعوها وفي مقدمتها احداث تغيير جوهري في تركيب نظام الحكم الخليفي، ولا يتجاوزون الحدود الشرعية وهم يمارسون دورهم الطبيعي في الاحتجاجات والتظاهرات، ولا ينتهكون القيم الاسلامية والانسانية التي تعمقت في اذهانهم. ان شعبا كهذا يستحق النصر ويستعصي على محاولات القتل او الابادة. هذه حقيقة يعرفها من

يخطيء من يعتقد ان الخليفيين ينطلقون في سياساتهم وتصرفاتهم من موقع القوة او الشعوب بالثقة بالنفس، او الاحساس بانهم ربحوا معركتهم مع الشعب. فالقوي او المنتصر او الواثق بنفسه يتصرف بشكل مغاير تماما لما يقومون به. فحين يصدرن حكما بسجن نبيل رجب عقابا له على تغريدة فان ذلك تعبير عن شعور عميق بضعف نظامهم وان تغريدة واحدة من انسان لا يملك من القوة المادية شيئا سيدمر نظام حكمهم. وحين يرفضون السماح لفريق الدفاع عن سماحة الشيخ علي سلمان بالترافع ويمنعونه من مخاطبة "المحكمة" فانهم يفعلون ذلك لسبب واضح: انهم لا يملكون الحجج او الذريعة او المبرر لسجن رجل عمل ضمن نظامهم السياسي حقبة، والتزم مبدأ السلمية والمطالب المتواضعة. انه الضعف الداخلي الذي ينخر في جسد الحكم الخليفي المتداعي، والشعور العميق بان كلمة من سجين قد تهز كيانهم. وشعورهم بالضعف له اسباب عديدة من بينها شعورهم بعدم الشرعية وممارستهم الظلم واعتمادهم المفرط على الغير. فما ان اصدر الكونجرس قراره الاخير بدعوة وزارة الدفاع للبحث الجدي عن موقع آخر للقاعدة العسكرية الامريكية في البحرين حتى ارتعدت فرائصهم وهرعوا باتجاه روسيا لعلها توفر لهم حماية من السقوط. هذا برغم وجود خمسة جيوش اخرى على اراضي البلاد توفر لهم حماية عسكرية متواصلة. والسؤال هنا: حماية من اي شيء؟ ليس هناك ما يهدد نظام حكمهم سوى هتافات شباب البحرين ونسائهن يوميا التي يتصدرها الهتاف الذي اصبح انشودة الاحرار: الشعب يريد اسقاط النظام.

اما الطاغية فلا يغيب عنه الهلع ساعة برغم ما يخطئ به من دعم بريطاني منقطع النظر. فما ان تضيق به الدنيا حتى يهرع الى لندن لعله يسمع كلمات مطمئنة من ديفيد كامبرون وفيليب هاموند. فهل هذه الكلمات مصدر قوة حقا؟ ام انها انغام فارغة من المضمون؟ ولا بد هنا من الاعتراف بحق هذا الديكتاتور ان يخاف وينتابه الهلع، وهو يسمع هتاف الشعب كل يوم: شعارنا الى الابد: يسقط حمد، يسقط حمد. هذا الطاغية لا يستطيع ان يرى ناشطا حقوقيا مثل نبيل رجب يقود التظاهرات او يخاطب العالم الحقوقي او يستقبله الزعماء في اصقاع الدنيا كمناضل شريف لا يقل شأنه عن عظماء المناضلين مثل مانديلا وغاندي. يشعر ديكتاتور البحرين بان خسر ثقة الشعب



هزيمة ماحقة للسعوديين ..: البقية من ص 1

توقف اصبح الخليفيون امام تحد حقيقي، فجاء عدوانهم على سجن جو بهدف كسر ارادة شباب الثورة ورموزها، وذلك بتلقيهم دروسا شديدة لا تنسى. ويمكن القول ان ما جرى في جو على مدى ستة اسابيع غير مسبوق من حيث الشمول والوحشية. فقد عذب الشباب بقسوة وفق توجيهات اعطيت للجلادين، تنص على اطلاق يدهم في تعذيب السجناء ولكن بدون قتلهم. مع ذلك تعمقت ارادة الضحايا واصبحوا اكثر اصرارا على رفض الحكم الخليفي جملة وتفصيلا. فقد ادركوا ان بقاءهم في الحكم تحت اية باقطة او ذريعة يعني تكرار جرائمهم في المستقبل. ويستحيل بعد اليوم ان يقبل بحراني شريف ببقاء الحكم الخليفي ماسكا بمفاصل الدولة، لعلمه ان ذلك تفويض لهم بالمزيد من القمع والتكيد والتعذيب. ويفضل الشعب استمرار المعاناة مع النضال والثورة وتحمل ما يترتب على ذلك من قمع حتى يسقط الحكم الخليفي الى الابد.

يمكن القول ان الجهة الدولية الوحيدة التي تدعم الخليفيين بشكل جاد خصوصا في المجالين الامني والسياسي هي الحكومة البريطانية، وقد اصبحت هي الاخرى تحت المجهر بعد ان تجاهلت دعوات عديدة ليس من جهات خارجية فحسب بل من لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان البريطاني التي طالبت بتصنيف البحرين ضمن الدول المثيرة للقلق. الخارجية البريطانية رفضت ذلك واصرت على الادعاء بان البحرين "اتخذت خطوات في الاتجاه الصحيح"، الامر الذي لم يصدقه احد. وبسبب خشيته من تشوه سمعة بريطانيا واتهامها بالمشاركة في الجرائم الخليفية، سعت الخارجية البريطانية للبحث عن "حل" يحافظ على العصاة الخليفية وسلطاتها ويؤدي لانهاء الثورة واسكات الشعب. وقد كشفت الخارجية مؤخرا انها عقدت العام الماضي اكثر من ستين لقاء مع جمعية الوفاق بدون ان تحدد مضمونها، وثمة اعتقاد بانها مارست ضغوطا شديدة على الجمعية لكي تشارك في الانتخابات الفاشلة التي اجريت العام الماضي بهدف تلميع صورة النظام. وذهبت الخارجية بعيدا في تهديداتها الوفاق وقالت انها ستقطع التواصل معها مستقبلا، ولكنها عدلت عن ذلك بعد ان ادركت ان ذلك سيضر العصاة الخليفية ويصب لصالح الثوار. ويعتبر اعتقال الشيخ علي سلمان عقابا للجمعية على مقاطعتها الانتخابات. وهناك محاولات جادة لدعم "معتدلين" بالجمعية بهدف اضعاف العناصر ذات الموقف الاقوى نسبيا كالشيخ علي سلمان. ويستبعد نجاح هذه المحاولات لان العناصر "المعتدلة" لا تستطيع تجاوز التوجه العام للشارع الثائر او العلماء الكبار الذين ادركوا استحالة التعايش مع الخليفيين بالنمط السابق. مع ذلك يتوقع ان يواصل البريطانيون محاولاتهم لحماية الحكم الخليفي، وقد يجدون انفسهم امام مهمة مستحيلة لان الخليفيين لم يتركوا مجالا للتواصل مع السكان الاصليين خصوصا بعد ان اعلنوا الحرب عليهم واثاروا الفتنة الطائفية ومارسوا التجنيس السياسي وأصروا على القمع الامني غير المحدود.

اعتقد الديكتاتور وجلوزته ان مشاركة السعودية في العدوان على اليمن سيوفر لهم حظوة كبرى لدى السعوديين ويجعلهم "شركاء" في "النصر

جريمة في محراب القديح

قف بالقديح ونادي الجرح والألما
وعاود الصمت إن أروتك حادثة
واستمطر الليل أحلاماً موردة
إن الشهيد رسول الله في زمن
إذا سبرنا رؤى التاريخ لاح لنا
هنا الحياة صراع كيف يعجمها
أحساء كانت حديث الناس ضرجها
واليوم عادت رؤوس الشر ثانية
وتقتل الروح في محرابها حنفاً
هنا القديح ستبقى رمز فاجعة
سلامة الدين لا تبقى بلا كلف
سلام ربي على الأرواح جنحها
بالأمس كانت لهم في قلب قريتنا
حيث الحداد لذكرى الطف منعقد
واليوم عادت علوج البيغي ثانية
تساقطت قطع الأشلاء فانتفضت
هذا مسارك يابن الطهر فاطمة

قصيدة لسماحة العلامة السيد محمد رضا السلطان بعنوان: شهداء القديح
نظمها أثر الفاجعة الأليمة التي ألمت بالقديح ظلماً وعدواناً.

الموهوم. ولكن خابت ظنونهم لأن اليمنيين صمدوا ضد عدوانهم، واصبحت التهم توجه للمعتدين السعوديين والخليفيين بارتكاب جرائم حرب واسعة. وتخلى عنهم الباكستانيون والمصريون ولاحت ملامح الهزيمة الماحقة في سماء المدن السعودية. فالعدوان لا ينتصر، والظالمون مهزومون دائماً وان طال الزمن. وبدلاً من تحقيق انتصار حاسم في تلك الحرب الظالمة وجد المعتدون انفسهم ينغمسون اكثر في مشروعهم الطائفي لتوفير حماية لانفسهم، وان كان ذلك على حساب مصلحة الامة. هؤلاء لا يهمهم الا الحكم والسلطة، وهم مستعدون للتضحية بالدين والامة والاخلاق لتحقيق ذلك. انها حرب فذرة استخدمت فيها كافة الاسلحة القذرة، المادية والنفسية، بمساعدة واسعة من قوى الثورة المضادة خصوصا الكيان الاسرائيلي. ولكن لا يحيق المكر السيء الا بأهله. فقد اصبح متوقفا ان ينقلب السحر على الساحر وتبدأ آلة الارهاب النيل منهم. وما الجريمة التي ارتكبتها "داعش" بتفجير مسجد الامام علي بمنطقة القديح من القطيف الا بعد آخر للمشروع الطائفي، وليس مستبعدا ان تكون الرياض هي الهدف التالي، فلن يكون السعوديون والخليفيون بمنأى عن الآثار المدمرة لذلك المشروع، فستحترق به ايديهم اولاً ثم تتداعى انظمتهم تباعاً. هذا ما سيحدث لـ "ان فرعون علا في الارض وجعل اهلها شيعا، يستضعف طائفة منهم". اما المؤمنون الصابرون المحتسبون فان مواعدهم الصبح، أليس الصبح بقریب؟

